جميل مفرّح

السياسة.. هاجس العامة!!

*أبدأ ما أقوله هنا بتساؤل بات من الأهمية بمكان، نظراً لما أصبح يشهده الواقع اليمني اليوم من انشغال شبه مطلق أو حصري بشؤون السياسة وهمومها ومتغيراتها وآثارها.. ذلك السؤال يتمثل في: هل بالفعل أصبحت السياسة الشُّغل الشاغل لكل من هو معني بها ومن هو غير معني؟ وهل بالفعل لم يعد هناك انحصار للهم السياسي في نخبة أو نخب معينة هي نخب السياسيين وقليلٌ من المثقفين والمطلعين على الشؤون السياسية وهمومها من المتخصصين والدارسين والمحللين والموظفين الذين تتعلق وظائفهم بشكل مباشر بالعمل السياسي؟ فمن الطبيعي أن لا يكاد يتجاوز ذلك الهم هذه الفئات أو العينات من البشر، ليس في مجتمعنا فحسب وإنما في أي مجتمع.. فلكل ما يشغله من الهموم الحياتية المختلفة ولا يكاد يلتقي عندهم السياسة إلا قلة قلية وفيما ندر يتطلب الأمر استجلاب واستحضار هذا الهم!!

*اليوم وفي ظل الراهن السياسي الذي وصلت إليه البلاد والذي يصح باعتقادي وصفه بالمقيت والمحزن والمؤلم، لو دققنا التأمل والمتابعة، لوجدنا فعلاً أن السياسة باتت تحتل أماكن اهتماماتنا بشكل مفرط للغاية، وأنها أخذت منا كل مأخذ إلى درجة تجاوزت المنطق والمعقول، انشغل بها الفلاح عن حقله والدارس عن درسه والعامل والموظف، الغني والكادح، المتعلم والأمي، الرجل والمرأة، بل حتى الطفل والطفلة!! في صورة بالفعل مأساوية، تبعث القلق مما ينعكس وقد يترتب على ذلك من نتائج سلبية، تؤثِّر دون أدنى شك في طبيعية سير الحياة المفترضة.. ومستوى الأداء سواء الحياتي والإنتاجي والتحصيلي وكذا الإدراكي لدى مختلف الشرائح والفئات الاجتماعية والعمرية..

*ولعل الحصيف يدرك ذلك بجلاء وسهولة حين يتابع مستويات تلك المعايير من إنتاج وتحصيل وإدراك وتقدم وتطور، ليس على مستوى الدولة وأجهزتها ومؤسساتها وحسب، وإنما على مستوى الأفراد أيضاً، ومن متابعة شخصية لكثير مما يمكن أن يقاس عليه من مفردات حياتية مختلفة، لاحظت الكثير من التراجع المخيف الذي ينذر بمشاكل كبيرة لو ظل على ذات النسق التفاقمي الحاصل.. ومما لاحظته مثلاً في مستوى التحصيل الدراسي للطلاب في مختلف المراحل وصولاً إلى الجامعة والدراسات العليا، والملاحظ أن السبب في ذلك لا يتوقف فقط عند أداء المؤسسات التعليمية، بل وصل أيضاً إلى درجة التفاعل والاستيعاب والتلقي من قبل الطلاب أنفسهم، وليس من جهة الدولة ومؤسساتها وحسب وإنما من قل العاملين فيها أنفسهم.. ولكن ذلك بالطبع لا يخلي مسؤولية الدولة والمشتغلين على السياسة في كونهم من يقفون وراء وصول الحال إلى ما هو عليه..

* في ذات السياق يطيب لي أن أستحضر للقارئ الكريم هذه الحكاية التي تؤكد على الدرجة التي المستغربة من الاهتمام بشؤون السياسة وبلاويها وكيف صارت هماً مطلقاً ومفردة من مفردات الحياة اليوم.. فقبل أيام قليلة كنت متوقفاً في إحدى الجولات المرورية منتظراً من رجل المرور الإشارة بإتيان دوري لعبور الجولة، وفيما كنت منهمكاً في متابعة السيارات التي تمرق من هنا وهناك، ومتأملاً في التبرُّم الذي يتطاير من وجه شرطي المرور نتيجة ما يحدثه بعض السائقين من فوضى مفتعلة، تناهى إلى مسمعي حوار محتدم للغاية بين أربع نساء متسولات يتقين حرارة الشمس بشجرة بدت منهكة وكأنَّ ما يتصاعد من ذلك الحوار الساخن هو مؤدى ذلك الإنهاك المتبدي منها، إلى جانب الظمأ الذي يصرخ من كل غصونها وأوراقها المتدلية.. والباعث على الدهشة والمستجلب للاهتمام والتدقيق والإنصات بتأمل أنَّ ما كان يدور بين أولئك النساء المتسولات كان نقاشاً سياسياً بالدرجة الأولى!!

وجهة مطر

أحمد غراب

Ghurab77@gmail.com

جوائز أوسكار اليمنية

جائزة افضل فيلم وثائقي
* تنافس عليها :
ـ المواطن اليمني عن فيلم : " ليل المعاناة ".
ـ المغترب اليمني عن فيلم " مقطوع من شجرة ".
ـ طلاب اليمن في الخارج عن فيلم : " أندومي ".
ـ العسكري اليمني عن فيلم : " ضحية دائما ".
ـ المحطة الغازية عن فيلم " داخلة ، خارجة ".
* وتذهب الجائزة الى :
المواطن اليمني عن فيلم " ليل المعاناة".
****
جائزة افضل ممثل
* تنافس عليها :
ـ الاحزاب عن فيلم " ساحة وتفاحة ".
ـ المتصارعون عن فيلم " ارحل يا شعب".
ـ الحكومة عن فيلم :" محاصصة".
ـ الشعب عن فيلم : " شعب الله المضطر".
ـ الحوار عن فيلم : " مالـإقليمك ؟".
ـ الأمن عن فيلم :" الشعب يريد مدرعة".
* وتذهب الجائزة الى :
الشعب عن فيلم " شعب الله المضطر".
****
جائزة افضل موسيقى تصويرية
* تنافس عليها :
ـ برع تيوس
ـ الرقص مع الزواحف.
ـ زعطان جني وفلتان امني.
ـ موسيقى " أبب " هيكلة جاكسون.
ـ موسيقى الجاز " بيعة سارق ".
ـ الحاوي
* وتذهب الجائزة الى : " برع تيوس".
****
جائزة افضل فيلم يمني:
* تنافس عليها :
ـ ثورة قال احلبها .
ـ عمياء تخضب مجنونة .
ـ لجنة ولوجبر خاطر.
ـ اكتشاف بحر حلبة.
ـ كلما صفت غيمت.
* وتذهب الجائزة مناصفة بين فيلمي : " عمياء تخضب مجنونة" ، و " كلما صفت غيمت ".
****
جائزة افضل فيلم اجنبي :
* تنافس عليها :
ـ طائرة بدون بريك
ـ صراع اقليمي
ـ عدوى طائفية
ـ اسأل مكفل ولاتسأل كفيل
ـ البند السابع
* وتذهب الجائزة الى : " البند السابع ".
****
جائزة افضل إضاءة تنافس عليها :
ـ واديسونا!!! .
ـ ما زالت الخبطة في يدي
ـ اكبر مضربة بالعالم
ـ دمعة على خد ماطور
ـ قل شيئا قبل ان تطفي الكهرباء.
* وتذهب الجائزة الى : " واديسونا!!! ".
****
اذكروا الله وعطروا قلوبكم بالصلاة على النبي
اللهم ارحم ابي واسكنه فسيح جناتك وجميع اموات المسلمين

محمد العريقي

مدن جديدة .. في طريقها للعشوائية

من واجب أي مهتم بالشأن الاجتماعي أن يتساءل عن مخرجات العلم والتعليم , وهو يشاهد بأم عينيه الكثير من الأمور الهامة ليس فيها انعكاس ايجابي كبير على التطور المتسارع على مجمل أنشطة حياتنا التي تفتقد إلى النظام والتنظيم, الذي يلمس فقط في المجتمعات المتقدمة وحتى النامية التي استفادت من العلم والتعليم بحق وحقيقة .

ومن حقنا أيضاً أن نتساءل عن بصمات الحكم الرشيد والتنمية المستدامة ودور الحكومات المتعاقبة وبرامج الأحزاب خلال الفترة الماضية وحتى الآن إذا كانت الكثير من الظواهر تؤكد على أن العشوائية ضاربة اطنابها كل أكثر المجالات .

عندما حشرت في هذه المقدمة ,العلم والتعليم ومسؤولية الدولة والمجتمع, الذي يؤطر تحت مفهوم (الحكم الرشيد) فإنني بذلك أتحسس دورهما في النهوض والتقدم المدروس في بلادي العزيز , لا شك أن الكثير منا يتفق ان تأثيرهما ضعيف جدا على مسار حياتنا العامة, ولنأخذ مثلا فقط التخطيط العمراني في المدن الرئيسية أو المدن الجديدة التي تتوالد كما تتوالد الجراد على محاذاة الطرق الطويلة والقصيرة وكلها تسير باتجاه العشوائية والإرباك .

وإذا كنت هنا ادلل ببعض الظواهر عن سوء التخطيط العمراني والحضري والريفي , فان ذلك جزء صغير من حكاية العشوائية والفوضاء التي يعلم بأسباب سرها وأسرارها الراسخون في العلم , ومن يملكون ملفات التخطيط واتخاذ القرار , التي تنفذ وتشرف وتوافق على المشاريع وتصرف أموال الشعب بناء على رأيها وتوجيهات من أتمنى عليهم قيادة وإدارة هذا البلد .

انظروا وتمعنوا في مشهد فوضى وعشوائيات التخطيط الحضري في المدن الرئيسية دون استثناء , .. هل هناك من هو مرتاح ومقتنع بمستوى التخطيط للشوارع والساحات , والمواقف , التي تستوعب حركة السير والنمو المتسارع سكانيا وما يترتب عليه من زيادة في السيارات والمركبات ..ووو؟ هل روعي مسارات محددة ومخصصة للقطارات والمترو (مستقبلا) وللحافلات والباصات والدراجات ومحطات الوقوف , كما هو معمول في كل الدول ؟ وهل روعي حق المواطن في تخصيص مساحات كافية للمتنزهات , ومنشآت الخدمات التعليمية والصحية ووو.

أما إذا وقفنا أمام وضع التخطيط العمراني في التجمعات السكانية الجديدة التي تنتشر شرقا وغربا وكانت معروفة انها مناطق ريفية , بدأت صغيرة, بمحلات محدودة ومطاعم صغيرة على جوانب الطرقات الرئيسية, الآن أصبحت بالآلاف وليس فيها أي ملمح أن تكون مدن حديثة, بل هي مرتع للعشوائية , تفتقد لأي مقومات التخطيط الحضري من بنية أساسية – كالمياه والمجاري والشوارع والساحات, والآن الكثير من سكان المدن الرئيسية يشترون الأراضي ويقيمون المباني في هذه التجمعات هروبا من غلاء الإيجارات أو بحثا عن فرص عمل, ملتحقين كغيرهم لهذه لدائرة العشوائية والفوضاء .

في ظل هذه الوضعية , لاشك أنه يثار تساؤل كبير ومؤسف : هل حقا لدينا كوادر هندسية ابتعثت للخارج للدراسة , ولدينا عشرات الجامعات تضم العديد من كليات الهندسة يتخرج منها المئات من المهندسين منهم متخصصون في تخطيط المدن .

اين عبقرية هولاء المهندسين ؟ أم أن هناك دورا للجهات المعنية تجهيل وتجاهل مثل هذه الكوادر حتى استسلمت للعشوائية , كما هو الحال في الأمور الأخرى ؟

والسؤال الثاني .. أليس الحكام والمحكومين وأصحاب القرار , يمرون من أمام هذه التجمعات والمدن السكانية العشوائية ..وهم من زاروا الكثير من مدن رئيسية وريفية في العديد من الدول وشاهدوا ما يصنعه النظام والتنظيم ؟.. إلا يحرك فيهم مشاعر الرغبة أن تكون اليمن حتى بمستوى قريب لتلك الدول؟ هم بمقدورهم عمل ذلك , والمسالة ليست معقدة وصعبة ان نكون كالآخرين, خاصة في مجال التخطيط العمراني, فالأرض هي الأرض , يمكن تشكيلها كيفما تريد, المشكلة في ثقافة التخلف وأنانية الأنفس , وإدارة الجهلاء التي تعكس عشوائية التفكير, التي تنعكس بالتأكيد على عشوائية التخطيط .

مخرجات الحوار الوطني حول قضايا المياه بين الواقع والطموح؟!

م / عبد الجليل محمد ردمان الشرعبي*

لقد تضمنت الوثيقة النهائية لمؤتمر الحوار الوطني العديد من المحددات الرئيسية المتعلقة بالمياه إلا أنها تتوزع على شكل إشارات لموضوع الموارد المائية على جميع فصول الوثيقة بطريقة غير مركزة ومعظم الفرق المشاركة في مؤتمر الحوار تناولت القضية المائية بنوع من الإيجاز .

لقد أسهبت الوثيقة النهائية لمؤتمر الحوار الوطني بالإشارة إلى أن الماء حق إنساني أساسي ولكل مواطن الحق في الحصول على المياه النقية وبكميات كافية وبسعر معقول وعلى الدولة أن تتكفل بذلك وهذا بحد ذاته شيء جيد إلا أن الوثيقة لم تتطرق لجذور المشكلة المائية في البلد وكيفية توفير مياه الشرب النقية وما هي البدائل المناسبة لتوفير مياه الشرب رغم أنها أشارت إلى بعض البدائل مثل تحلية مياه البحر, ولم تشر الوثيقة إلى الوضع الحرج لمعظم الأحواض المائية في اليمن .

لقد تطرقت الوثيقة في صفحة (258) إلى العمل على إصدار التشريعات التي تمنع من الاستنزاف الجائر للمياه والحفر العشوائي مع العلم أن مشكلتنا ليس في عدم وجود التشريعات الكفيلة بمنع الاستنزاف للمياه والحفر العشوائي للآبار فهذه موجودة من قبل ضمن قانون المياه رقم (33) 2002م وتعديلاته بالإضافة إلى قرار إنشاء الهيئة العامة للموارد المائية الذي من خلالهم تم تخويل الهيئة بالقيام بمثل هذه الإجراءات المتعلقة بمنع استنزاف الموارد المائية ومنع الحفر العشوائي وإنما مشكلتنا تكمن في كيفية تفعيل قانون المياه .

كما أن الوثيقة أشارت في صفحة (175) إلى وضع محددات قانونية تتمثل بسن قانون ينص على عدة أمور مثل اعتبار الماء مورداً اقتصادياً تعود ملكيته للدولة وكذلك عدالة تخصيص المياه وإعطاء الأولوية للشرب مع العلم أن قانون المياه رقم (33) لعام 2002م تعديلاته تضمّن مثل هذه المحددات القانونية ولا اعلم لماذا تم الإشارة إلى ضرورة سن مثل هذه المواد القانونية ؟

إن أهم ما تضمنته الوثيقة النهائية لمؤتمر الحوار الوطني من وجهة نظري هي ستة أمور وهي على النحو التالي :-

1- إن المياه حق أساسي من حقوق الإنسان ولكل مواطن الحق في الحصول على مياه نظيفة بكميات كافية وسعر مناسب سواءً للشرب أو الاستخدامات المنزلية وتضمن الدولة ذلك بل إن الوثيقة أشارت إلى ضرورة مراعاة أسعار المياه في المناطق الساحلية نظراً لحاجتهم للمياه بكميات تفوق المناطق الأخرى .

2- الإشارت إلى تعزيز قدرات وزارة المياه والبيئة والهيئة العامة للموارد المائية لتنفيذ القانون واعتقد هنا تنفيذ القانون يقصد به قانون المياه .

3- تجريم الحفر العشوائي للآبار والاستنزاف الجائر للمياه وإلزام الدولة بسن تشريعات خاصة بمنع تلوث المياه .

4- إلزام الدولة بإنشاء محاكم خاصة بقضايا المياه ونشر الوعي حول المياه في المنهج الدراسي وهذه من أهم القضايا التي تسعى الهيئة العامة للموارد المائية إلى متابعتها وتفعيلها .

5- إلزام الدولة وضع خطة وطنية للحد من زراعة القات بهدف ترشيد استخدام المياه على أن تقدم الدولة الحوافز المناسبة الزراعية لبدائل القات .

6- مضاعفة الاهتمام بتنمية الموارد المائية والحفاظ على استدامتها من خلال التوسع في بناء السدود والخزانات والحواجز والمنشآت المائية وإدخال تقنيات ووسائل الري الحديث وتيسير الحصول عليها بأسعار تشجيعية .

كنا نتوقع أن يخرج المؤتمرون في ما يتعلق بالقضايا المائية بتوصيات تلتزم الدولة بأن تجعل القضية المائية على رأس أولوياتها خلال المرحلة القادمة وأن يحتل الأمن المائي على الأقل المرتبة الثانية بعد الأمن القومي ضمن ترتيب الأولويات نظراً لأهمية المياه في الاستقرار والتنمية لكل القطاعات .

في حقيقة الأمر أعتقد أن تناول القضية المائية في وثيقة هي بمثابة العقد الاجتماعي الذي ينظم العلاقة بين السكان والموارد لا يرتقي إلى مستوى الطموح المؤمل من مخرجات الحوار الوطني الشامل.

إن القصور في تناول قضية هامة مثل قضية المياه في مؤتمر الحوار يعود بدرجة أساسية إلى التقاسم الحزبي لمقاعد مؤتمر الحوار دون مراعاة تضمين قوائم المؤتمرين بالمتخصصين في جميع المجالات لضمان تناول القضايا الوطنية الهامة بنوع من المسؤولية والنظرة العلمية وهذا ما انعكس سلباً على مناقشة القضايا المعقدة مثل القضية المائية بنوع من الموضوعية والتقييم العلمي لها .

وفي الأخير نستطيع القول إنه إذا كان هناك قصور في معالجة القضايا الوطنية ضمن مؤتمر الحوار الشامل فإن ذلك لا يعفي الحكومات التي ستأتي من القيام بواجبها تجاه تلك القضايا وعلى رأسها القضية المائية نظراً للوضع المائي الحرج الذى تعيشه البلد .

* مدير عام التوعية المائية ولجان الأحواض في الهيئة العامة للموارد المائية

الثورة ALTHAWRAH DAILY
يومية ☐ سياسية ☐ جامعة ☐ تأسست في 29 سبتمبر 1962م

نائب رئيس مجلس الادارة للصحافة
نائب رئيس التحرير
مروان أحمد دماج
dammajm@yahoo.com

نائب رئيس مجلس الادارة للشؤون المالية والموارد البشرية
خالد أحمد الهروجي
haroji@gmail.com

مدير التحرير
علي محمد البشيري
albasheri72@Gmail.com

نواب مدير التحرير
جمال فاضل - أحمد نعمان عبيد
نبيل نعمان مقبل - علي عبده العماري

سكرتير التحرير التنفيذي
سليمان عبدالجبار

تصدر عن مؤسسة الثورة للصحافة والنشر
WWW.ALTHAWRANEWS.NET
الاشتراك السنوي : في الداخل للهيئات والأفراد 22.000 ريال
في الخارج 150$ بالاضافة إلى رسوم البريد
الإدارة العامة : صنعاء - شارع المطار | تحويلة : 321528 - 321532/3
330114 - 322281/2 فاكس : 332505

المبيعات : 274039 فاكس : 2700064 | الإعلانات : 274038 فاكس : 274035 | التوزيع : 274037 | الفروع > عدن > 231783 فاكس : 233354 تعز > 220800 فاكس : 220900 الحديدة > 245842 فاكس : 211537 حضرموت > 303930 فاكس : 303931 إب > تلفاكس : 400251 الضالع : تلفاكس : 232994 أبين > تلفاكس : 602096 عمران > تلفاكس :613388